الفصل الثامن

حَـزْبٌ أهـلـيـة ـ ١ ـ

قبل أيام من استلام حكومة السيد (نِهْرو) للسلطة في الثاني من أيلول ـ سبتمبر ـ استطاع اللورد (وِيڤلْ) أن ينتزع نفسه من الواجبات السياسية في العاصمة، ويمكن الظنّ أنها غير مريحة في أحيان كثيرة، ليرى بنفسه أحوال (كَلْكُتّا). ولقد قام بمثل هذه المراقبة قبل ذلك عند حدوث كارثة المجاعة في البِنْغالْ عام ١٩٤٣، رأساً بعد اسْتِلامِهِ منصب نائب الملك، ونتج عن جولته تلك شيءٌ حسن. وبما أنّ اللورد مثقّف ومتدرّب على الإدارة العسكرية فإن تجربته التاريخية وخبرته العملية بالمشاكل الكبرى ساعدته، بلاشك، على التحقُّق مباشرةً أن حدث (كَلْكُتّا) كان واحداً من الأحداث التي قد يَنْتُجُ عنها سلسلة من أحداث لاحقة ربّما أوصلت الهند وشعبها إلى نقطة «اللارجوع».

ويعرض كتاب (مِينُونْ) ملامح آسِرة لِما لَحِقَ من أحداث: «لوحظ تغيّرٌ واضح في موقف نائب الملك بعد عودته إلى (دِلْهي). فلقد اقتنع إنه إذا لم يَقُمْ قريباً نوعٌ من الاتّفاق بين أكبر جاليتين في الهند فستتكرّرُ أحداث مماثلة لِما جرى في (كَلْكُتّا)». فاجتمع في ٢٧ آب ـ أغسطس ـ بالسيدين (غانْدي) و(نِهْرو) وأكّد التالي:

الطريقة الوحيدة التي يمكن بها تفادي أحداث مماثلة لما جرى في (كَلْكُتّا) في سائر أنحاء الهند، هي في إقامة حكومةٍ إئتلافية في البِنْغالْ وفي المركز. ويَكْمُنُ لُبُّ الموضوع في تفسير حزب المؤتمر للفظة مجموعات ـ «Grouping». والفرصة الوحيدة لِنقل السلطة سلميًّا هي في قبول حزب المؤتمر لفكرة بقاء الولايات في الوضع الذي عَنَتْهُ خطّة البعثة الوزارية البريطانية حتّى الانتهاء من أوّل انتخاباتٍ في ظلّ الدستور الجديد، وعليه ـ أي حزب المؤتمر ـ أنْ يَعِدَ بألاّ يدعو المجلس التأسيسيّ للانعقاد قبل حلّ هذه النقطة؛ وهذه صيغة حَسبَ اللورد أنّها قد تُرضي الرابطة الإسلامية. والمناقشات التي كانت من آنٍ لآخر، حامية لم تصل إلى نتيجة حاسمة.

ثم يَصِفُ (مِينُونْ) كيف كتب (غانْدي) لنائب الملك «إن لهجة هذا الأخير خلال لِقائهما كانت لهجة تهديد». ومن ناحية أخرى، شعر نائب الملك «أنّه إذا كانت نوايا حزب

المؤتمر هي ما أوحت به رسالة (غانْدي) فلن تكون نتيجة تَسَلُّم حزب المؤتمر للسلطة في الواقع، إلا الحرب الأهلية في كثير من أنحاء الهند» ؛ «وكيف أن نائب الملك طلب من السيد (نِهْرو) تحويل الأمر إلى لجنة العمل في حزب المؤتمر، وكيف أن اللجنة أُصيبَتْ بكثيرٍ من الدهشة للتغيّر المفاجئ في موقف نائب الملك، وكيف أنه في النهاية قد غُلِبَ على أمره، في الواقع، بعد الاتّصال البرقي بِلَنْدَنْ إذْ قيل له: إنّ على نائب الملك ألاّ يتّخذ أيّ خطوة قد تؤدي إلى القطيعة مع حزب المؤتمر» . وتِبْعاً لذلك شَكَّلَ السيد (نِهْرو) حكومته المؤقّتة وأقسمت اليمين الدستورية وضمت ثلاثة من «الألاعيب» أو المسلمين «القوميّين» الذين انتقاهم حزب المؤتمر، واعتبرت الرابطة الأمر كما كان متوقّعاً، إهانة مقصودة.

ويتشوّق الإنسان للتخمين فيما كان سيحدثُ في تلك الأيام القليلة التاريخة ـ في أواخر آب، أغسطس ـ لو أنّ زعماء حزبَ المؤتمر دُفِعُوا، كما جرى لنائب الملك، نحو نواحٍ أخرى في مسار تفكيرهم بخاصة عندما يستعيد الإنسان في ذهنه العدد الهائل من القتلى الذين سقطوا في (كَلْكُتّا)؛ ماذا كان سيحدث لو لم تنسخ الحكومة البريطانية قرار نائب الملك؟ وحروف «لولمْ» تشكِّل هنا «شرطاً» كبيراً في تاريخ الهند. فلو تغلّب رأيَ نائب الملك الذي استنتجه من أحداث (كلْكُتّا) لكانت الحرب الأهلية قد توقّفت في بدايتها، وفي مثل ذلك الموقف ربما صار التقسيم آنذاك أمراً غير ضروري، وربما اسْتُعِيضَ عنه ببعض الترتيبات الاتحادية ـ الفيدرالية ـ على الأُسُس التي جاءت في خطّة البعثة الوزاريّة البريطانية. ولو حدث التقسيم، كما كان الأمر متوقّعاً في الغالب، لما كانت هناك حاجة في تلك الحالة لتلازُمِهِ بإراقة دماء الملايين، ولما تصلّب الموقف بعد ذلك لِيُصبحَ «حرباً باردة» .

ولكن بعد أداء حكومة (نِهْرو) القسم الدستوري وتغلُّب رأي الوزارة البريطانية على آراء اللورد (ويڤِلْ) نائب الملك، ضاعب الفرصة ـ إنْ كانت هناك فرصة في الأصل ـ والآن وعلى امتداد ألف وخمسمئة ميل من سهول (الإندوس) و(الغانْجيزْ) من (تْشيتاغونغ) لِـ (كراتْشي) ومن (دِيبْروغار) إلى (بيشاوِرْ) بدأت تتفتّح ساحة دمويّة واسعة من الصراع. وبعد (كلكُتّا) يجب الإلتفات إلى الشرق... إلى مكان شبه مجهول هو (نواخالي).

وأهمية (نواخالي) ليست بسبب كميّة الدماء التي أُرِيقت فيها ولكن في حقيقة أن كثيراً

من الناس الشرفاء اعتقدوا آنذاك أن كارثة إراقة الدماء قد حَلَّتْ.

لقد كانت الاضطرابات متوقّعة في المنطقة؛ ولقد نال المسلمين أكبر الأذى في مذبحة (كَلْكُتّا) كما ذكرنا قبلاً، وبعد ذلك بقليل بدأ الهندوس يتهامسون في غرب البنغالْ والداخل عن احتمال وقوع مذبحة في شرق البنغال للانتقام، إذ يشكّل المسلمون هناك القوّة الغالبة، وقيل إن إدارة حزب الرابطة في (كلكُتّا) هي التي ستُحدِّدُ مكان وزمان المذبحة وأشاروا إلى (كوميلاّ) كمكان للاضطرابات المقبلة وأرسل الجيش في الواقع تعزيزاتٍ احتياطاً لذلك.

وتبعاً لذلك، وعندما وصلت التقارير لِـ (كَلْكُتّا) في الأسبوع الثاني من تشرين أوّل ـ أكتوبر ـ إن الاضطرابات بدأت في ناحيتيْ (نُوَاخالي) و(تِيْبيرا) غير البعيدتين عن (كوميلاّ) استنتج الهندوس رأساً أن مذابح مشابهة في اتّساعها لما جرى في (كلكُتّا) قائمة على قدمٍ وساق؛ وتضخّمت الإثارة ، وأرسلت الصحف والوكالات مَنْدُوبيها الذين بعثوا تقارير مخيفة، إلاّ أنّه تبيّن فيما بعد أن أكثر هؤلاء المراسلين لم تطأ أقدامهم مناطق الاضطرابات وأنهم نقلوا قِصصهم عن اللاجئين المتقاطرين، واللاجئون في مثل تلك الحال ليسو مصادر حسنة وجديرة للأنباء، وكان الوصول إلى مناطق الاضطرابات من المستحيلات تقريباً خلال زيارة قصيرة الأمد لأن هذه الاضطرابات لم تكن مكثّفة في مكان واحد كما حصل في (كلْكُتّا) بل مُتَوَزِّعة في مناطق ريفيّة واسعة قليلة المواصلات. وكان هذا العارض يتكرّر في أماكن أخرى ممّا جعل واجبات السلطة الحاكمة أكثر صعوبة.

والذي حدث بالفعل حول (نواخالي) كان سيّئاً بالقياس لما جرى من أحداث ماضية مثل اضطرابات (كُونْبورْ) عام ١٩٣١ وليس بالقياس لما جرى عام ١٩٤٦. فلقد تجوَّلت عصابات من دهماء المسلمين في الريف تُرْهب الأقليّة الهندوسيّة وتهدّدها بأنها ستحوِّلها بالقوة للإسلام. وكثير من الهندوس نجوا على ما يبدو من الموت أو السلب برضوخهم. وكانت هذه الأعمال مخيفة بحدِّ ذاتها، وكانت هناك حرائق على مدى واسع.

وكان الهاربون المرتعبون المُتّجهون غرباً يُعَدُّون بالآلاف. إلاّ أن دراسة الحقائق الثابتة بعد ذلك أظهرت أن أكثر التقارير عن الإصابات كانت مبالغات غير معقولة، وإن ما حدث في (نَواخَالي) كان شيئاً بسيطاً بالنسبة للحرب الأهلية؛ وإن ما جرى في (نَوَاخالي) كان من نوع آخر لا يشبه ما جرى قبل ذلك في (كلْكُتّا) وما تبع ذلك في (بِيْهَارْ) وحسْب التصريحات في مجلس العموم البريطاني في تشرين ثاني ـ نوفمبر ـ، لم يزد عدد القتلى عن مئتين

(٢٠٠)، وجاء في التقرير الذي صدر في (كَلْكُتّا) عقب الحادثة أن عدد القتلى هو (٢٢٠) في (نَوَاخالي) و(٦٥) في (تِيبّرا). ومن المؤكد أن الاضطرابات هناك قد استُغلّت كثيراً من قِبَلِ متنفّذين هندوس من أجل الدعاية.

ولم تكن أصول هذه الاضطرابات، إلى حدٍّ ما، عرقيّةً أو دينيّة بل اقتصادية ولم يكن أحد يذكر هذه النقطة آنذاك وليس من الممكن إهمالها لأنها تُفسّر أيضاً المسار الذي اتّخذتْه الأحداث، وهي الأكثر خطورة خلال آذار ـ مارس ـ ونيسان ـ إبريل ـ عام ١٩٤٧ في الناحية المقابلة من السهول (الإنْدُو ـ غانْجِيّة): في شمال البنْجاب وبلاد الباثان. هناك، كما في شرق البنغالْ، رغم أن المسلمين يُشكّلون الغالبية كان الهندوس هم الأغنى وكان الهندوس بصورة عامّة ملاّكاً للأراضي ومن كبار التجار والمهنيّين بينما كانت غالبيّة المسلمين من المزارعين والعمّال والحرفيّين. وكانت هذه الطبقة المتنعّمة بالامتيازات، مثل بعض مسلمي البنغال الشرقية بخاصة ارستوقراطيّي (داكا)، لاتزال تَجْتَرُّ مرارتها من إلغاء قرار التقسيم (كُورْزُوْنْ) للبنغال عام ١٩١٢ بسبب معارضة الهندوس له. وتقسيم البنغال عام ١٩٠٥ والذي لم يختلف كثيراً في خطوطه عمّا حصل عام ١٩٤٧، كان قد اتُّخِذَ لأسباب إدارية لاعتقاد (كُورْزُونْ) إنه يجب تحرير مسلمي شرق البنغال من القبضة الاقتصادية الهندوسيّة الخانقة التي كانت تمارسها (كَلْكُتّا). ومنذ إلغاء التقسيم، وكان استسْلاماً جباناً للإرهاب، كما اعتبره كثير من الناس، وأوّل إشارة واضحة منذ عام ١٨٥٧ للضعف في أسُس الحكم البريطاني في الهند. واعتبر المسلمون البنغاليون، فقراء وأغنياء، أن أغنياء (كلْكُتّا) من الهندوس والبريطانيين نظروا لِشرقِ البنغالْ كمكان للاستغلال أو الإهمال. كان هناك شعور قوي بالظلم الاقتصادي ـ الاجتماعي، وهذا الشعور يُفَسِّر إلى حدّ كبير صمود الجناح الشرقي لباكستان رغم عزلته الكبيرة عن الجناح الغربي، أمام ضغوط السيد (نِهرو) إذْ لم تسْتطع الهند ابتلاعه على طريقة (غُوَا).

وكانت المذابح الطائفية في (بيهار) ما بين ٣٠ تشرين أوّل ـ أكتوبر و٧ تشرين ثاني ـ نوفمبر ـ انتقاماً لحادثة (نَواخالي) أو لما اعتقد كثير من الهندوس العاديين المسالمين إنها كانت مذبحة بتأثير الدعاية. ولقد تبنّت القيادة المحليّة لحزب المؤتمر (يوم نَواخالي) على نمط (يوم العمل المباشر) للقيادة المحليّة لحزب الرابطة قبل مذبحة كلْكُتّا. وظهرت مباشرةً، صورةٌ جديدة: كانت الدلائل كلّها تشير إلى أن قتل الأبرياء من المسلمين الأقليّة

كان نتيجة عملية خُطّط لها مسبقاً بعناية؛ وكانت أوّل سلسلة عمليات المذابح الفظيعة التي تتابعت في الشهور الاثني عشر التالية. كذلك، مثل (نَوَاخالي) و(كَلْكُتّا) انتشرت ا لمذابح في أنحاء متفرّقة نائية من الريف مِمّا جعل أمرَ تدخّل سلطات الأمن فيها صعباً، وكان عدد الضحايا هائلاً. فالتقديرات التقريبيّة كانت (١٥٠٠٠) قتيل. وحسْب التصريحات اللاحقة في مجلس العموم البريطاني، كان عدد القتلى خمسة آلاف، أما تقديرات (السْتِيتْسْمَانْ) فكانت بين ٧٥٠٠ وعشرة آلاف (١٠٠٠٠). واعترف حزب المؤتمر بألفي قتيل (٢٠٠٠) فقط، أمّا السيد محمد على جناح فقد أعلن أن القتلى من المسلمين بلغوا ثلاثين ألفاً (٣٠٠٠٠)!

وكانت المشكلة في الجيش النقص الكبير أوّلاً في عدد القوّات لانشغال عدّة فرقٍ باضطرابات البنغال وعلّق قائد المنطقة (الميجر جنرال إيكنْ) على الانعدام الكامل لإشارات الإنذار بالخطر رغم أن الاستخبارات العسكرية كانت لاتزال حسنة، ولم تكن قد أُصيبت بالشلل المفاجئ الذي أعقب تصريحات المستر (أتْلي) بأن البريطانيين سينْسحبون قريباً، وهذا عامل إداري هام سنذكره بتفصيل في الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب. وأكّد الجنرال (إيكنْ) أيضاً أن الفِرَق الهندوسيّة الفتيّة التي لَمْ تُجرّب بعد قد أُصيبت بالقَرَفِ ممّا يقوم به إخوانها في الدين من الهندوس من وحشيّة دمويّة. وبعد تدخّل هذه الفرق ضدّ العصابات الهندوسيّة المجرمة في (هِلْسَا) في ٤ تشرين ثاني ـ نوفمبر ـ صرّح الجنرال أنه لايشُكّ في أنها ستتدخّل بشكل حاسم إذا طلب منها ذلك. وهكذا، عندما ظهر على المسرح (رَسّلْ)[1] ولواؤه الخامس الهندي واستلم منطقة الاضطراب في (بتْنا) استطعنا ـ والكلام للجنرال (إيكنْ)، أن نحقُنَ جرعة من الردع التي أنهت أبشع وحشيّة دمويّة. وكما جرى في اضطرابات (نواخالي) و(تيبّراه) كان حياد وفاعليّة الجيش في حالات محزنة جدًّا، من الأمور التي نالت التقدير. وفي وقتٍ من الأوقات كانت سبع كتائب من الجيش مشغولة بأمور الأمن. وفي نظرةٍ رجعيّة للوراء لخّص (تاكر) رأيه في الاضطرابات، وكان كرئيس أركان القيادة الشرقية يستلم التقارير من جميع أنحاء منطقته، كما يلي:

كان هذا الاضطراب أكثر اضطرابات عام ١٩٤٦ فظاعة. عصابات كبيرة من غوغاء الهندوس تتجمّع فجأةً ولكنّها على أتمّ تحضير واستعداد لما ستُوقعه بالمسلمين القلّة الذين

(١) (رَسّلْ) هو الليوتِنَانْتْ جِنِرالْ . اللواء ـ السِر دَاذلي رَسّلْ.

عاشوا، كما عاش أجدادهم، بصداقة وثقة متبادلة كلّ حياتهم مع جيرانهم الهندوس. لم يثبت أبداً من كان العقل المنظِّم لهذه المؤامرة المخَطّطة بعناية من أجل استئصال المسلمين. كل ما نعرفه أنّها سارت حسب برنامج مرسوم وخطّة موضوعة، ولو لم يكن الأمر كذلك لما استطاعت عصابات الغوغاء أن تتجمّع بلمحةٍ وهي مجهّزة بأسلحتها تتنقل بنيّة شرّيرة واضحة من ضحيّة إلى أخرى. وكان عدد المسلمين الذين قُتِلوا رجالاً ونساءً وأطفالاً، في هذه الفترة القصيرة للمذبحة الوحشيّة حوالي سبعة آلافٍ إلى ثمانية آلاف (٧٠٠٠ ـ ٨٠٠٠). لقد قُطّعت أجساد النساء مع أطفالهنّ إرباً إرباً بشيطانيّة فاضحة.

ويعتقد المؤرّخون أنّه كان لمذبحة (بيهار) تأثير حاسم في قضيّة تقسيم الهند. فبعد هذه المذبحة الهائلة التي أشارت الدلائل إلى وجود تحضير مُسْبَقٍ متعمَّد لها، تضاءلت إمكانيّة تعايش المسلمين والهندوس في إطارٍ من السلام والأمن في ظلّ حكومة مستقلّة بعد رحيل البريطانيين. صحيح أن بعض زعماء حزب المؤتمر البارزين برّؤوا أنفسهم بلباقة ممّا حدث عندما رأوا فظاعته. ولقد ذهب السيد (نِهْرو) والسيد (راجِنْدار بْراساذْ) رأساً إلى (بيهار) ونشِطاً في محاولتهما إيقاف المذابح. والواقع أن السيد (نِهْرو) الذي كان لسنواتٍ يستنكر استعمال القوات الجوّية أحياناً لضرب قرى الباثان ـ وهو عمل لم يكن شديداً جدًّا لأنّه كان يحصل بعد إنذار القرويّين قبل الهجوم على تلك المواقع، أقول هدّد السيد (نهرو) من موقعه الآن كرئيس للوزراء ـ في أعين الهندوس ـ غوغاء الهندوس في حقول بيهار المفتوحة بضربهم بالطائرات وهي نفس الطريقة التي كان يستنكرها قبلاً.

إلاّ أن المذابح الوحشيّة كانت بوضوح من عمل منظّمة يقودها هندوس من زعماء الطوائف أرادوا بها إثارة مشاعر المسلمين في سائر أنحاء شبه القارّة. وكانت تقارير الصحف قليلة عن هذا الموضوع بسبب صعوبة الوصول إلى مناطق الاضطرابات من جهة ومن جهة ثانية لأن السلطات العسكرية استطاعت منع أكثر المراسلين من الوصول إذ كان لايزال ماثلاً في ذهنها قضيّة (نواخالي). إلا أن التقارير الشفهيّة، ومن الممكن أن تؤثّر بصورةٍ أسوأ من التقارير المكتوبة، انتشرت بصورة واسعة مصحوبة أحياناً بصورة مخيلة. وكانت هذه، بعد أسابيع قليلة، سبباً في أحداث وقعت في مناطق بعيدة مثل تلال (الحضرة) فوق (مَنْسِيرا) وقرى ناحية (راوِلْبِنْدي) و(دِيرْجَات) على حدود (وَزِيرِسْتانْ). وهكذا أعادت مأساة (بيهار) والانتشار الواسع لأخبار فظائع الغالبيّة الهندوسية فوق مئات

الأميال المربّعة خلال عشرة أيام تقريباً، بخاصة ما فعلوه بالنساء والأطفال، نقول أعادت إلى السطح أعمق المخاوف القديمة والكراهيّات وألتذكّرَ الواعي للصراع السابق ممّا جعل التقسيم أمراً لا مندوحة عنه.

ومنذ ذلك الحين أصبح أكثر النصف الشمالي لشبه القارّة الواقع ما بين أفغانستان وبورما، منخرطاً إلى حدٍّ ما في المشكلة. ففي الوسط في (أُوتاربْراديشْ) حدثت بعد أيام فقط من مذبحة (بيهار) مذبحةٌ مخيفة في الريف في (غَارْمُوكْتِسْوارْ) حيث عمد الحجّاج الهندوس في تجمّعهم السنوي إلى اسْتئصال كلّ المسلمين بالقتل ليس فقط في منطقة الحجّ بل في المدينة المجاورة، ووقف البوليس ـ وأصبح هذا الأمر روتينيًّا ـ خاملاً متفرّجاً لم يقم بأيّ تدخّل أو قام بتدخّل بسيط غير مؤثّر. وقدِّر عدد قتلى المسلمين ما بين ألف إلى ألفين. واستطاعت حكومة (أوتار بْراديشْ) إلقاء غطاء سميك من الصمت على المذبحة. ولم ترشحْ أيّة أخبار من السلطة المدنيّة عن تلك الأحداث، ولا يستطيع المتتبّع للسجلاّت إيجاد أيّ تدوين للحادثة تقريباً، إلا أن التقارير العسكرية موجودة[1]. ولا يستطيع الإنسان التكهّن إلى أي مدى كانت عملية التخطيط لهذه المذبحة. ثم كانت المدن بخاصة (كلْكُتّا) تشهد كلّ يوم تقريباً خلال عام كامل، «حوادث» يقوم بها مجهولون ضدّ المسلمين تتراوح بين الطعن بالمُدَى وإشعال الحرائق في الأزقّة الضيّقة، إلى إلقاء القنابل والرشّ ببندقية (سْتِنْ) في الشوارع الرئيسيّة. ورغم الدوريات المكثّفة لقوات الشرطة والجيش، كانت تقوم اضطرابات باستمرار وبصورة أكبر أحياناً. فمثلاً خلال ستّة أيام من ٢٥ ـ ٣٠ تشرين أول ـ أكتوبر ـ قُتِل (١١٧) شخصاً وجرح (٤٥٦)؛ ولقد قامت معارك حامية في عدّة أجزاء من مدينة (كلْكُتّا) واستمرّت لساعات عدّة.

وكتب (وُدْرَفْ) عن خبرةٍ إذ كان مديراً لناحية في (أوْتَارْبْراديشْ) يصف الأحوال في تلك الفترة على النحو الواضح التالي:

«كان الخوف من المجهول في الجانبين يبعث على الصدام فجأةً عندما يشعر جانب أنّ الآخر في موقف ضعف. وكان أمراً لا تنفع فيه الاحتياطات القديمة المعروفة. في تمرُّد عام ١٩٤٢ هوجمت مراكز البوليس ـ الشرطة ـ، والمواصلات. كان هناك نقاط تُحْرَس، وفي الاضطرابات الطائفية العادية كانت هناك نقاط تركيز: (مسجد) أو (معبد) أو (شجرة التين

(١) في كتاب (تاكر) مثلاً.

الهندي) وفي المدينة يمكن إرسال دورية في شارع رئيس، ولكن هذه الصدامات لا يمكن لأحدٍ أن يتنبّأ أين ستقع في المرّة القادمة. وفي أيّة قرية عاش فيها المسلمون والهندوس جنباً إلى جنب بسلام لقرون عدّة، يلتهب الآن خوف مفاجئ والجانب القوي في القرية يذبح الجانب الضعيف بهمجيّة متعدّدة الأشكال: يُقْتَلُ الأطفال أمام أعين أمّهاتهم، والنساء والأطفال يُحرقون في الأكواخ. ولا يمكن لمدير الناحية أن يمنع ذلك بالقوّة إلا إذا استطاع وضع فصيلة من الجند في كلّ قرية» .

وفي هذه الأثناء حصل تغيّر سياسيّ في (دلْهي)، ففي منتصف شهر تشرين أوّل ـ أكتوبر ـ قرّرت الرابطة الإسلامية أخيراً دخول الوزارة المؤقّتة. فلقد حُفظ لها حقّها ومقاعدها والآن وافقت على ملْء خمس وزارات كما عُرض عليها في تمّوز ـ يوليو ـ، ليس من قِبَل حزب المؤتمر بل من نائب الملك. ولقد اعتبرت الرابطة أنّها ربحت جولةً في هذا العمل. كان هناك مباحثات حول الموضوع بين اللورد (وِيفِلْ) والسيد جناح في ١٦ أيلول ـ سبتمبر ـ . من ناحيةٍ أخرى وجدت الرابطة نفسها مضطرّة، بالمقابل، للتّخلّي عن طلبها السابق بعدم وجود مسلمين «قوميين» في الحكومة الجديدة. وبصراحة، عندما وقفت وحدها في آب ـ أغسطس، وضعت نفسها في موقف حرج بالنسبة للأمر الأساسي في السلطة، فرفضها يمكن أن يكون له فوائد «تكتيكيّة» على المدى القصير، ولكن بعد أسابيع قليلة تحقّقت أنه يمكن، هكذا، لحزب المؤتمر الإضرار بها عندما تكون وحدها. فتوصّلت لما يمكن تسميتُه بحلٍّ وسط مفروض. وكما كان متوقّعاً، حصل خلاف شديد مباشرة في عملية توزيع الحقائب الوزارية. وحتّى تتمكّن الوزارة من بدء نشاطها حثّ نائب الملك حزب المؤتمر على عرض وزارة من ثلاث وزارات رئيسة، كما كانت تُسمّى آنذاك،.... على الرابطة الإسلامية: وزارة الخارجية ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع. وظنّ أن أسهل ما يمكن لحزب المؤتمر التخلّي عنه هو وزارة الداخلية وكانت بيد السردار (باتِلْ). ورفَض السيد (نهرو) ـ مدعوماً بالسيد (باتِلْ)، بإصرار مصرّحاً بأن التخلّي عن أيّ من الوزارات الرئيسة الثلاث سيؤدي لعدم الاستقرار في البلد ولكنّ الخلاف اتّخذ منطقاً مفاجئاً جديداً: رأى زعماء حزب المؤتمر دون أن يُبْدو أيّ تململٍ أن يتخلّوا عن وزارة المالية، وهي حقيبة ظنّ الكثير من الناس أنها أثمن للاحتفاظ بها من الوزارات الثلاث الأخرى. ولقد شاع أنّهم قبلوا ذلك لتقديرهم أنّ المسلمين، بظنّهم، غير قادرين على تولّي مثل هذا الموضوع الصعب وسيكونون مهزلة أمام الناس.

وبالنسبة للرابطة كان قرارها على وزارة الداخلية حظًّا غير متوقّع؛ ويركّزُ (أزاد) في كتابه على هذا الموضوع منتقداً بمرارة زملاءه في حزب المؤتمر متهماً إياهم بسوء الحكم فيه آنذاك. وما حدث داخل الحكومة المؤقّتة جعل في النهاية السردار (باتِلْ) يعتبر التقسيم أهون الشرّين. ويمكننا إسقاط بعض من هذا التعليق: إذْ كان من الواضح أنّ (أزاد) لا يحبّ (باتِلْ)، ولكن ليس من فائدة القول أن التنازل عن وزارة المالية كان غلطة لحزب المؤتمر، إذا استغلّت الرابطة إلى أقصى حدّ هذا الأمر وصالت وجالت فيه بحريّة بسبب قُدُرات موظف مدني مسلم كبير هو السيد (شوْدْرِي محمد علي). ولكن بالنسبة لوزارة الدفاع، فالأغلب أن زعماء الرابطة الذين ارتكبوا خطأً فاحشاً. فلقد ألَحُّوا على طلب تلك الوزارة كذلك وزارة الداخلية مُثيرين عداوة الزعيم ـ السيخي ـ (سِرْدَارْ بَلْديف سِنْغْ) الذي كان يحتلّ المنصب؛ وربمّا أسهم ذلك في قرار السيخ في مطلع السنة التالية ـ وكانوا حتى عام ١٩٤٦ غير منحازين، باستثناء بعض الحالات كمذبحة كلْكُتّا، بالوقوف كلّياً بجانب حزب المؤتمر. وتأمّل الكثيرون، رغم عدم وجود فسحة من أملٍ، على حدّ تعبير (مِينُوْنْ) وحاولوا إقناع أنفسهم بعد ٢٥ تشرين أوّل ـ أكتوبر ـ يوم أُعلِن توزيع الحقائب الوزارية، أن العمل معاً ـ الرابطة وحزب المؤتمر ـ في الحكم قد يقرِّب الجانبين أحدهما من الآخر. وكان هذا الرأي، حتّى حينه، هو رأي الوزارة البريطانية ونائب الملك عندما صرَّحوا بذلك لكاتب هذه السطور آنذاك وأذْكر أنّي وضعتُ ذلك في افتتاحية الجريدة دون اقتناع تام به من جانبي، والواقع أنه سرعان ما أصبح واضحاً أن الرابطة دخلت الوزارة دون تفكير بشراكة طبيعيّة في العمل أو قبول تحمّل مسؤولية مشتركة في الوزارة. فلقد أرادت الرابطة، ببساطة، (وهذا على كل حال تكتيكٌ مجرّب لحزب المؤتمر) عدم التعاون من الداخل. فلقد أعلن السيد (غَضَنْفَرْ علي خان)، أحد وزراء الرابطة: «نحن ندخل الوزارة المؤقّتة لكسب مَوْطِئ قدم في نضالنا من أجل هدفنا العزيز، والوزارة هي إحدى الجبهات لحَمْلةِ العمل المباشر» . ولم يكن الموقف تفاخراً وسلبيّةً، فسرعان ما ظهر أن السياسة التي صاغها وزراء الرابطة كانت منفصلةً تماماً، تقريباً، عن باقي الوزارة رغم انزعاج السيد (نِهْرو) والانزعاج الأكبر للسيد (سردار باتِلْ). زد على ذلك أن الرابطة رفضت التزحزح عن قرارها في عدم دخول المجلس التأسيسي. وقبل عام، تقريباً، طلب السيد جناح قيام مجلسين واحد لِهِنْدُوسْتانْ[1] والآخر لباكستان، وتمسّك بهذا الموقف.

---

(١) قرار الاتحاد الهندي باستعمال كلمة (الهند) بدل هِنْدُوسْتان كما كان مفترضاً حتّى قبل أسابيع قليلة من التقسيم، خلق البلبلة في الغرب، وربما قُصِدَ من التسمية هذه مُناوَئة فكرة (باكستان).

واستمرّ الجدل في هذا الموضوع وفي رفض الرابطة إلغاء قرارها الصادر في ٢٧ تموز ـ يوليو ـ عن «العمل المباشر» وكان رأي حزب المؤتمر أنّه ما لم تُلْغ الرابطة قرارها هذا، يجب ألاّ تكون أبداً ممثّلة في الحكومة. وكان ردّ الرابطة أن قبول حزب المؤتمر لخطّة البعثة الوزارية كان زائفاً منذ البدء، وقدّمت حججاً قويّة لدعم هذا الرأي. ومُورِسَتْ الضغوط على نائب الملك السيّء الحظّ لقبول هذه الطلبات المتعارضة وكانت هناك تهديدات عدّة من أعضاء حزب المؤتمر بالاستقالة، ومع هذه الحرب الكلامية توسّعت الاضطرابات واستمرّ سفك الدماء في العديد من مناطق سهول نَهْرَيْ (الإنْدُوسْ) و(الغانْج).

وفي أثناء هذه الأسابيع الغائمة القاتمة من الخريف كانت هناك دلائل قلقٍ متنامٍ في (هْوايت هُوْلْ) ـ أي الحكومة البريطانية ـ، وفي أواخر تشرين ثاني ـ نوفمبر ـ عندما ظهر أن الأمور في (دِلْهي) وصلت إلى طريق مسدود لا أمل فيه أخذت الوزارة البريطانية مرةً أخرى زمام المبادرة. فطُلِبَ من أربعة وزراء في الحكومة المؤقّتة ومن نائب الملك والسيد محمد علي جناح زيارة (لندن) من أجل مباحثاتٍ إضافيّة. وتلكّأ السيد (نِهْرو) قائلاً إن قبوله الدعوة «يعني استسْلامَه لِعناد الرابطة وتهديداتها بالعنف» . كذلك هناك دلائل تُشير أن نائب الملك لم يكن متحمّساً لهذه الدعوة، وربّما كان يشكّ في جدواها؛ ولكن في أوائل كانون أوّل ـ ديسمبر ـ ذهب الجميع إلى (لندنْ) وكان قبول (نِهرو) للدعوة بعد نداءٍ شخصي له من قِبَلِ المِسْتِر (أَتْلِي). وبعد أيام قليلة فقط عاد الوفد بصورة متفرّقةٍ.. كل واحد أو اثنين معاً إلى الهند وبقي اللورد (ويڤَلْ) لمزيد من المباحثات بعد تصريح جديد للوزارة البريطانية يؤكّد أن وزراء البعثة البريطانية عَنُوا فعلاً ماكتبوه في خطّة ١٦ أيّار ـ مايو ـ عن تجمّعات الولايات (grouping of provinces) وهو غير التفسير الذي كرّره حزب المؤتمر عن هذا الموضوع فحرفيّة النصّ لا تعني ذلك. وأضاف التصريح، ربّما بصورة غريبةٍ، أن الحكومة البريطانية قد استشارت خبراء القانون في هذا النص. وكان هذا التصريح انتصاراً معنويًّا للرابطة.

ولكن من الناحية العملية كانت فائدته أقلّ وضوحاً، وكان أهمّ ما في التصريح الفقرة الأخيرة فيه وهي التالية: «لم يكن هناك أبداً أيّ مجال لنجاح المجلس التأسيسي إلاّ على أساس الاتّفاق على طريقة معيّنة، هل يجب صياغة دستور من مجلس تأسيسيّ لا يتمثّل فيه

قطاع كبير من شعب الهند؟ إن حكومة صاحب الجلالة لا تستطيع طبعاً أن تتصوّر، كما أن حزب المؤتمر أعلن عدم تفكيره، بفرض مثل هذا الدستور على أيّ فئة من أهل البلد لا ترغب فيه» .

ولقد وصف (بْرِيْتْشِرْ) هذا البيان، ربما بدون مبالغة، أنه ليس إلاّ (منحةً) لباكستان.

سكوت اللوردُ (ويڤل)... أمر مشهور معروف منذ مدّة، وحسب معلومات كاتب هذه السطور كان لسكوته وزن على موضوع قرار هام مثير للجدل سنذكره بعد قليل.

ولكن لم يكن من الصعب دائماً الحوار مع اللورد (ويڤل). فزعماء حزب المؤتمر الذين أُطلِقَ سراحهم عام ١٩٤٥ لم يجدوا مشكلة مُعيّنة في الحديث معه؛ وأكثرهم ـ بما في ذلك السرداد (باتِلْ) بخاصّة، وجدوه ـ على ما يبدو ـ قريباً لِذَوقهم: مفهوم ورقيق كإنسان.. أكثر من اللورد (لِنْلِثْغُو)، إذْ كان الأخير، بالنسبة للكثيرين، شخصيّة جامدةً غير محبّبة: و(أبو الكلام أزاد) الذي رَأَسَ حزب المؤتمر خلال أغلب فترة استلام اللورد (ويڤل) كنائب للملك، كَان يميل إليه، ولقد كان الود واضحاً في تعليقاته عنه في كتابه، ولم يَرِدْ في الكتاب أي ذكر لِصمته قطّ. ومع ذلك فلقد كان للّورد (ويڤل) بالتأكيد فترات صمت، وكانت من خصائص شخصيّته، التي أصبحت أساساً لبعض النوادر والقصص يمكن الرجوع إليها في كتاب (برْنارْدْ فِرْغُوسِنْ). وكانت فترات الصمت عند اللورد (ويڤل) ـ عندما تحدث ـ تترك الناس حيارى. ولعلّ الثقة المتبادلة بين نائب الملك والوزارة البريطانية ـ في أوقات عصيبة كهذه ـ قد تأثّرتْ بسبب اختلاف في وجهات النظر ظهر خلال القسم الأخير من شهر آب ـ أغسطس ـ بالنسبة لمأساة (كَلْكُتَّا).

واقتربت السنة الجديدة في كل شبه القارّة المنهكة التي لفَّها جوٌّ قاتم كما سجَّل (تَاكِرْ):

«مضى عام ١٩٤٦ ودخل عام ١٩٤٧ حاملاً معه الاضطراب في كل مكان من القيادة الشرقيّة في شمال (بيهارْ) والولايات المتّحدةُ في البنغال. وفي أزقّة (كلْكُتّا) استولى الخوف على أذهان الناس مع حذرٍ لتصوّرهم الأعمال المخيفة التي قاموا بها مع إخوتهم. وحملت الفئة الخشنة المتعصّبة أدوات (تجارتها) التي لم ترْتَو بعد من المذابح والسلْب.

واشتدّ الضغط على أولئك المسؤولين عن حفظ الأمن والنظام، وحدثت اضطرابات في المصانع أيضاً بما فيها عمليات التخريب في مناجم الفحم بسبب الفيضانات. وفي وقتٍ ما

كان هناك إضراب في اثنين وسبعين معملاً في البنغال أو تهديد بإضراب. وأكبر نذير بالشؤم كان في رفع أعلام الخطر ليس فقط في شرْقِ البنْجاب بل وفي الشمال نتيجة اضطرابات طائفيّة مفاجئة في بعض المناطق الجبلية على حدود المقاطعة الحدودية وفي البنجاب.

ولقد بدأت في الأسبوع الثاني من كانون أوّل ـ ديسمبر ـ عندما هاجم رجال قبائل (نِنْدَهارْ) من غير الباثان أكواخ (بتَّالْ) و(أُغْهي) في ناحية (حَضرة) في الوَلاية ـ أو المقاطعة ـ الحدودية. وسرعان ما انتشر القتال في المناطق المجاورة وكان التأثير شديداً في مدينة (مانْسِيرا) ثم توسّع إلى (غارْهي نجيبُ الله) في جنوب (حَضَرَه)، كذلك تأثّر الجزءُ المجاور من ولاية البنجاب بالقرب من (مَرّي) وكانت الخسائر مرتفعة في الممتلكات والأرواح بين الهندوس والسيخ الذين كانوا يشكّلون الأقليّة هناك، وكانت أغلب المنطقة جبليّة قليلة السكّان ومن الصعب الوصول إليها ولقد احتاجتْ السلطة إلى أيام عدّة لمعرفة ما الذي كان يجري هناك، وإلى ثلاثة أسابيع أو أكثر للسيطرة على الاضطراب بعد إرسال وحدةٍ من القوات الحدودية لمعالجة الموقف.

وبالتأكيد، كان أحد عوامل الإثارة هو تنامي المعارضة الشعبية لوزارة (القمصان الحمر) التي كان يرأسها الدكتور (خانْ) كما سنبيّن ذلك في الفصل الثاني عشر من الكتاب.

إلاّ أن العوامل الأساسية كانت أقلّ أهميّة: تحقُّقُ الناس من أن أيام الحكم البريطاني أصبحت معدودة وأن قوات الأمن والنظام بدأت تضعف، وازدياد البغض للمحتكرين من التجار الهندوس الذين استفادوا من نقص الموادّ الضرورية خلال الحرب، وغليان الغضب المفاجئ بسبب الروايات التي وصلت المنطقة عن مذابح المسلمين الشائنة في (بيهارْ) وشكّلَتْ هذه العوامل كلها مجتمعة فكرة بشعة يمكن أن تقود قريباً إلى عودةٍ أبشع لتلك الأحداث في السهول المجاورة الأكثر سُكّاناً. فالجرثومة التي عَدَتْ الجسم السياسي في سهول (الغانْجِيزْ) وصلت الآن إلى الشمال الثائر على بُعْد أكثر من ألف ومئتي ميل، ذي التاريخ والأحوال المختلفة تماماً، وحيث المكان الرئيسي لتجنيد العديد في القوّات المسلّحة.

وفي دِلْهي، وخلال أسابيع الشتاء هذه، بعد فشل زيارة الوفد المؤلف من ستّة زعماء إلى لندن، أصبحت الخيبةُ كاملة. وفي التاسع من كانون أوّل ـ ديسمبر ـ اجتمع المجلس التأسيسيّ لفترة قصيرة كما كان مخطّطاً له ولكن الرابطة الإسلامية تمسّكت بكلمتها وبقيت

تتفاخر، بعيدة عن المجلس. وقاد تفكيرُ الذين حضروا المجلس، بما فيهم الليبراليون أمثال الدكتور (جِيتاكَارْ) إلى إنهاء الجلسات وإرجائها إلى كانون ثاني ـ يناير ـ أمَلاً في إمكانية حلّ المشاكل الصعبة. وفي ٢١ و٢٣ كانون أوّل ـ ديسمبر ـ أصدر السيد جناح ولجنة العمل في حزب المؤتمر بيانين متضاربين عن أسباب ونتائج فشل رحلة (لندن) ولم يُساعد أيُّ من البيانين على تحسُّن... ولو قليل، في الوضع. ثم عاد المجلس التأسيسيّ للاجتماع مرّةً أخرى في العشرين من كانون ثاني ـ يناير، وكذلك لم يحضر أي عضو من الرابطة؛ وصوَّت المجلس على ما سُمِّيَ (بالمقرّرات الموضوعية) المثيرة للنزاع وأعلن السيد (نِهرو): «أن العمل لن يتوقَّفَ في المستقبل سواء حضرَ البعض! أمْ لم يحضَرْ».

وفي ٣١ كانون ثاني اجتمعت لجنة العمل للرابطة في (كراتْشي) ووصفت آخر مقرّرات لجنة عمل حزب المؤتمر في (٥ كانون ثاني)، بأنّها ليستْ أكثر من خدعة غير أمينةٍ وتلاعب بالألفاظ وأضافت أنّها تستنكر (المقرّرات الموضوعية) للمجلس التأسيسيّ على أساس أنه غير قانوني وتطلُبُ حَلَّ هذا المجلس إذْ أن أُسُسَ خطّة البعثة الوزارية البريطانية قد دُمِّرَتْ. وكان بيان الرابطة في مُجْمَلِهِ متشدّداً كما ذكر (لَمْبِي):

«ولقد ظهر بوضوح أن الرابطة لا تريد مصالحة لأنّه لم يكن هناك أيُّ ذكرٍ في بيانها للتأكيد على المعاملة العادلة في (آسام)، وللسيخ أو لأي عنصر آخر من خارج الرابطة. ويبدو أنّها تدّعي الحقَّ في فرض إرادتها بواسطة الأغلبية الفظّة والتي كانت هي تَخْشى من استعمال حزب المؤتمر لها في المجلس التأسيسيّ».

وبَعْدَ أسبوعين أوْ أكثر جاءت الضرْبة المعاكسة من قِبَلِ حزب المؤتمر، على لسان السردار (باتِلْ) في مؤتمر صُحُفيّ. قال إن حِزْبَ المؤتمر قَرَّرَ أن على البريطانيين الإلحاح على اشتراك الرابطة في عمليّةِ صياغةِ الدسْتور وسَحْب آخر بيان لها في (كراتْشي)، أو طرْدِها من الوزارة و ليس هناك خيار ثالث. وإذا لم يَفْعَلْ البريطانيون ذلك فسيستقيل أعضاء حزب المؤتمر. وكَشَفَ (مِينُونْ) أن السيد (نِهْرو) نقل هذا الإنذار حرفيًّا لنائب الملك بصورة خاصّة قبل يومين.

ولكن في (لنْدن) كان السيد (أَتْلي) وزملاؤه يطرحون أفكاراً مختلفة، وفي العشرين من شباط ـ فبراير ـ بعد خمسة أيام من إنْذارِ (باتِلْ) أُعْلِنَتْ هذه الأفكار المُجَلْجِلة التي أوقفت تماماً لفترة من الزمن اندفاع حزب المؤتمر والرابطة معاً. كان الإعلان كإنْذارٍ مُزْدَوِج

واضح عن الانْسحابِ وعن أَخْذِ الحكومة البريطانية لِزِمام المبادرة بأسلوب جَذْري لا سابقةَ له. ففي تاريخ لن يتعدّى حزيران ـ يونيو ـ ١٩٤٨م ستَتَوَقفُ بريطانيا عن حُكْم الهند، وفي تاريخ لن يتعَدَّى آخر الشهرِ المُقْبل ـ آذار ـ مارِسْ .، سيحُلُّ اللوردْ (مُوْنَتْباتِنْ) محل اللورد (ويڤلْ) كنائب للملك.